قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1. بن شيخ أث ملويا لحسين، قانون الإجراءات الإدارية، دار هومة، الجزائر، 2013
2. بوضياف عمار، دعوى ا إلغاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جسور، الجزائر، 2009.
3. خلوفي رشيد، قانون المنازعات الإدارية، تنظيم واختصاص القضاء الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
4. عيساوي عز الدين، أبحاث في قانون الضبط الاقتصادي، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، جوان 2022.

ب- الأطروحات الجامعية

1. أيت منصور كمال، عقد التسيير آلية لخوصصة المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2009.
2. صبايحي ربيعة، الخوصصة بتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى الخواص، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2009.
3. عيساوي عز الدين، الرقابة القضائية على السلطة القمعية للهيئات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.
4.

ج- المقالات

1. بغدادي إيمان، "النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية بالجزائر"، *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية*، مجلد 03، عدد 02، ص.ص.74-98.
2. بن قايد محمد أمين، الكيفيات القانونية لخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة الجزائر 1، 09 جوان 2021 ، ص.ص. 32-49.
3. بو الخضرة نورة، "الطابع التجاري لوكالتي المناجم آلية جديدة للضبط الاقتصادي"، *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية*، عدد 2، سبتمبر 2017، ص.ص.189-205.
4. حامد خالد، " الخصخصة دراسة سوسيو قانونية "، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، عدد 01، 2007، ص.172.ص.ص. 161-180.
5. زوايمية رشيد، " إشكالية الذمة المالية للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، مجلد 17، عدد 02، 2022، ص.ص. 11-26.
6. زوايميه رشيد، " المركز القانوني للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، مجلد 13، عدد 02، 2022، ص.ص.9-38.

7. شاوش أسيا، " إخضاع المؤسسات العمومية الاقتصادية لرقابة المفتشية العامة للمالية"، *مجلة صوت القانون*، مجلد 03، عدد 04، ص.ص. 2-14.

8. علوي سليمة، "قراءة تحليلية للقانون رقم 19-13، المنظم لنشاط المحروقات"، *حوليات جامعة الجزائر* 01، مجلد 36، عدد 02، 2022، ص.ص224-241.

9. نقاش حمزة، "دور وكالتي المحروقات في ضبط نشاطات المحروقات في ظل القانون رقم 19-13"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، مجلد 07، عدد 01، جوان 2022، ص.ص. 388-402.

د- النصوص القانونية

- الدستور

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976.
2. دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1989
3. دستور 1996، المصادق عليه بموجب استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرّئاسي رقم 96-438، المؤرّخ في 07 ديسمبر سنة 1996، الجريدة الرسمية عدد 76، مؤرخة في 1996، معدل ومتمم بموجب قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل 2002، الجريدة الرسمية عدد 25، مؤرخة في 14 أفريل 2002، وبموجب قانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية عدد 63، مؤرخة في 16 نوفمبر 2008، وبموجب قانون رقم 16-01، مؤرخ في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية عدد 14، مؤرخة في 7 مارس 2016، وبموجب مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82، مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

- النصوص التشريعية

1. أمر رقم 69-59 مؤرخ في 28 جويلية 1969، يتضمن حل مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر وإحداث الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ج.ر. عدد 65 صادر في 01-08-1969(ملغى).
2. أمر رقم 74-35 مؤرخ في 29 أفريل 1974 يتعلق بالأسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الأسعار، ج.ر، عدد 38 صادر في ر13-05-1975 (ملغي).
3. قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر. عدد 02 صادر في 02-02-1988.
4. قانون رقم 88-29 مؤرخ في 19 جوليلية 1988، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ج.ر عدد 29 لسنة 1988(ملغى).
5. قانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 يتعلق بالأسعار ج.ر عدد 29 صادر في 19-07-1989 (ملغى).
6. قانون 90-10 مؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، ج.ر، عدد 16، (ملغى).
7. قانون 90-11 مؤرخ في 21 أفريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، ج.ر، عدد 17 سنة 1990(معدل ومتمم).
8. قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 أوت 1990، يتعلق بالمحاسبة العمومية، ج.ر. عدد 35 صادر في 15-08-1990.

9. قانون رقم 90-30 مؤرخ في 1 ديسمبر 1990، يتضمن قانون الأملاك الوطنية، ج.ر. عدد 52 صادر في 02-12-1990.
10. مرسوم تشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، ج.ر. عدد 34، صادر في، معدل ومتمم بالأمر رقم 96-10 مؤرخ في 10 جانفي 1996، ج.ر. عدد 03 صادر في وبالقانون رقم 03-04 مؤرخ في 17 فيفري 2003، ج.ر. عدد 11(استدراك في ج.ر. عدد 32 صادر في 07-05-2003).
11. مرسوم تشريعي رقم 94-08 مؤرخ في 26 ماي 1994، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، ج.ر. عدد 33 صادر في 28-05-2008.
12. أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 جوان 1995، بتعلق بالمنافسة ج.ر عدد 09 (ملغى).
13. أمر رقم 95-07 مؤرخ في 25 جانفي 1995، يتعلق بالتأمينات ج.ر، عدد 15 لسنة 1995، معدل ومتمم بالقانون رقم 06-04 مؤرخ في 20 فيفري 2006، ج.ر، عدد 15 لسنة 2006.
14. أمر رقم 95-20 مؤرخ في 17 جويلية 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، ج.ر. عدد 39 صادر في 23-07-19990، معدل ومتمم بالأمر رقم 10-02 مؤرخ في 26 أوت 2010، ج.ر. عدد 50 صادر في 01-09-2010.
15. أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 أوت 1995، يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر. عدد 48 صادر في 03-09-1995.
16. أمر رقم 95-25 مؤرخ في 10 سبتمبر 1995، يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ج.ر. عدد 55 صادر في 27-09-1995.
17. قانون رقم 2000-03 مؤرخ في 5 أوت 2000، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر، عدد 48 لسنة 2000(ملغى).
18. أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج.ر. عدد 47 صادر في 22-08-2001ن متمم بموجب الأمر رقم 08-01 مؤرخ في 28 فيفري 2008ن ج.ر. عدد 11 صادر في 02-03-2008.
19. قانون رقم 01-10 مؤرخ 3 جويلية 2001 يتضمن قانون المناجم، ج.ر. عدد 35، صادر في 04-07-2001(ملغى).
20. قانون رقم 02-01 المؤرخ 5 فيفري 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ، ج ر عدد 8 صادر في 06-02-2002، معدل ومتمم بالقانون رقم 14-10 مؤرخ 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ج ر عدد 78 صادر في 31 ديسمبر 2014.
21. أمر رقم 03-03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 43 صادر في 20-07-2003، معدل و متمم بالقانون رقم 08-12 مؤرخ في 25 جوان 2008، ج ر عدد 36 صادر في 02-07-2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 10-05 مؤرخ في 15 أوت 2010، ج.ر. عدد 46 صادر في 18-08-2010.
22. قانون رقم 05-07 مؤرخ في 28 أفريل 2005، يتعلق بالمحروقات، ج.ر، عدد 58 صادر في 2005/07/19 (ملغى).
23. قانون رقم القانون رقم 05-12 المؤرخ في 5 أوت 2005 يتعلق بالمياه، ج ر عدد 60 صادر في 04-09-2005، معدل ومتمم بالقانون رقم 08-03 مؤرخ في 23 جانفي 2008، ج ر عدد 04 صادر في 27-01-2008 والأمر رقم 09-02 مؤرخ في 22 جويلية 2009، ج ر عدد 44 صادر في 27-07-2009.

24. قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، ج.ر عدد 37 صادر في 03-07-2011.
25. قانون رقم 14-05 مؤرخ في 24 فيفري 2014، يتضمن قانون المناجم ج.ر، صادر في 30-03-2014.
26. قانون رقم 18-04 مؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، ج.ر. عدد 27 صادر في 13-05 2018.
27. قانون رقم 19-13 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ينظم نشاطات المحروقات، ج.ر عدد 79 صادر في 22-12-2019.
28. قانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 جويلية 2022، يعدل ويتمم القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر، عدد 48 صادر في 17-07-2022.
29. قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج.ر. عدد 50 صادر في 20-07-2022.
30. قانون رقم 23- 09 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي المصرفي ، ج ر عدد 47 صادر في 27-06-2023.
31. القانون رقم 23-12 مؤرخ في 5 أوت 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر. عدد، 51 صادر في 06-08-2023.

- **النصوص التنظيمية**

1. مرسوم تنفيذي رقم 90-391 مؤرخ في 1 ديسمبر 1990، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية وقانونها الأساسي، ج.ر. عدد 54 صادر في 12-12-1990.
2. نظام رقم 91-03 مؤرخ في 20 فيفري 1991، يتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر وتمويلها، ج.ر، عدد 22 صادر 1991.
3. مرسوم رئاسي رقم 93-225 مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتضمن إنشاء مجلس وطني واجتماعي، ج.ر. عدد 46 صادر في 06-10-1993.
4. مرسوم تنفيذي رقم 94-99 مؤرخ في 4 مارس 1999، يحدد كيفيات تعيين أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و تجديد عضويته، ج.ر. عدد 29 صادر في 29-03-1999.
5. مرسوم تنفيذي رقم 18-199 مؤرخ في 2 أوت 2018، يتعلق بتفويض المرفق العام، ج.ر. عدد 48 صادر في 15-08-2018.

- **الاجتهاد**

***- أراء المجلس الدستوري**

1. المجلس الدستوري، رأي رقم 02/ر.ق.ع/م د/، 04 مؤرخ في 22 أوت 2004 يعلق بمطابقة القانون العضوي المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء للدستور، ج ر عدد 57 صادر في 18-09-2004.
2. المجلس الدستوري، رأي رقم 02/ر.ق.ع/م د/11/10، مؤرخ في 6 جويلية 2011 يعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المعدل و المتمم للقانون العضوي رقم 98-01 يتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله للدستور، ج ر عدد 4 صادر في 03-08-2011.

*** – قرار محكمة التنازع**

–محكمة التنازع، قرار رقم 42 مؤرخ في 13 نوفمبر 2007، مجلة مجلس الدولة، عدد 09، 2009، *مجلس الدولة* قرار رقم 058475 مؤرخ في 10 مارس 2011، قضية الشركة ذات الشخص الوحيد أشغال البناء العمومي، ضد الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره، *مجلة مجلس الدولة*، عدد 12، 2014، ص.98.

ثانيا: باللغة الفرنسية

A- Ouvrages

1. BOUSSOUMAH Mohamed, *L'établissement public*, Office des Publications Universitaires, Alger, 2012.
2. BOY Laurence, Jean –Baptiste RACINE et Fabrice SILRIAINEN, *Sécurité juridique et droit économique*, Edition Larcier, Bruxelles, 2008.
3. CHERCT Jean-Yves, *Droit public économique*, Economica, 2002.
4. COLLIARD (C-A) et TIMSIT(G), (s./dir), *Les autorités administratives indépendantes*, PUF, Paris, 1988.
5. COLSON Jean-Philippe et IDOUX Pascale, *Droit public économique*, 9e édition, LGDJ, Paris, 2018.
6. DELVOLVE Pièrre, *Droit Public de l'économie*, DALLOÉ, Paris 1998.
7. DU MARAIS Bertrand, *Droit public de la régulation économique*, Dalloz et Presses de Sciences-Po, Paris, 2004.
8. FARJET Gerard, *Pour un droit économique, les voix de droit*, PUF, Paris ,2005.
9. FRISON-ROCHE Marie-Anne , *Les 100 mots de régulation*, 1ère édition, PUF, Paris, 2011.
10. LA SAPINA et MAJONE G, *La stato regolatore*, II Muli no, 2000.
11. LEGAT ANNAMAYER (A.), *La régulation des services publics en réseaux : télécommunication et électricité*, LG DJ, Paris 2002.
12. LINOTTE Didier et Raphaël RAMI, *Droit public économique*, Litec, Paris, 2006.
13. PAREER Jean Claud et Francois Villerry DECALHAU*, Dix-huit leçons sur la politique économique, à la recherche de la régulation*, Le seuil, 2003.
14. STASIAK (F.), *Autorités administratives indépendantes*, DALLOZ, Février, 2004.
15. ZOUAÏMIA Rachid, *Doit de la régulation économique*, BERTI Editions, Alger, 2006.
16. ZOUAÏMIA Rachid, *Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique en Algérie*, Edition HOUMA, Alger, 2005.
17. ZOUAÏMIA Rachid, *Les autorités de régulation financière en Algérie*, Belkeise Edition, Alger, 2013.
18. ZOUAÏMIA Rachid, *Les autorités de régulation indépendantes face aux exigences de la gouvernance*, Belkeise Edition, Alger, 2013.
19. ZOUAÏMIA Rachid, *Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie*, Belkeise Edition, Alger, 2012.

B-Thèses de doctorat

1. BARKAT Djohra, *Le contentieux de la régulation économique*, Thése pour le doctorat en sciences, filière droit, Université mouloud MAMMERI, TIZI OUZOU, 2017.
2. BERRI Noureddine, *Les nouveaux modes de régulation en matière des télécommunications*, Thèse pour le doctorat en sciences, filière droit, faculté de droit et sciences politiques, Université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, 2014.

3. TAIBI Achour, *Le pouvoir répressif des autorités administratives indépendantes de régulation économique, témoin de la consécration d'un ordre répressif administratif*, Thèse de doctorat en droit, Université Panthéon- Sorbonne, Paris I, 2015.

C- Articles

1. ARNAUD André- Jean, ″ De la régulation par le droit à l'heur de la globalisation. Quelques observations Critiques ″, *Revue Droit et Société*, n 35, 1997, pp.11-35.
2. AZOULAI Loïc, ″ La valeur normative de la sécurité juridique″, in Laurence BOY, Jean –Baptiste RACINE et Fabrice SILRIAINEN, *Sécurité juridique et droit économique*, Edition Larcier, Bruxelles, 2008, p. 5.
3. BERRI Noureddine, "La régulation des services publics en réseaux : le cas des télécommunications", *Revue Académique de Recherche Juridique*, Université de Bejaia, n° 02, 2010, pp. 13-27,
4. BERRI Noureddine, "La régulation des télécommunications en Algérie : essai sur une concurrence demi-teinte !", *Revue Académique de la Recherche Juridique*, Université de Bejaia, n° 01, 2013, pp. 42-65.
5. BERRI Noureddine, ″ L'ordre régulatoire, essai sur l'émergence d'un Concept″, *RARJ*, nº 1, 2015, p.p. 26-45.
6. BRACONNIER Stéphane, ″ La régulation des services publics″, *RFDA*, 2001, p. 45.
7. DAVIS (M.-H), ″ L'expérience américaine des « Independent régulateur Commissions″, in PP. 222-234 .
8. FRISON-ROCHE Marie-Anne, ″ Définition du droit de la régulation. économique″, D.2004, p. 126.
9. FRISON-ROCHE Marie-Anne, ″ Le droit de la régulation ″, *D*, 2001, P.610.
10. FRISON-ROCHE Marie-Anne, ″Les déférentes définitions de la régulation ″, *LPA*, nº 82, 1998, p. 5.
11. GAUDEME Yves, "Introduction, la régulation : nouveaux modes ? ″, *REAP*, nº 01, 2004, p.13.
12. GAUDEME Yves, ″ Les actions administratives informelles ″, *RIDC* , 1994, p. 645.
13. MATHIEU Bertrand, " La confiance légitime", *Semaine Juridique*, Edition générale, n° 4 du 27 janvier 2014, www.lecubdesjuristes.com
14. RIVERO(J.), ″ La notion d'égalité et de discrimination en droit public français″, *Travaux de l'association Henri CAPITAN*, 1961-1962, p.343.
15. SABOURIN (P.), ″ Les autorités administratives indépendantes une catégorie nouvelle ? ″, *AJDA*, 1983, p.275.
16. TEITGEN- COLLY (G.), ″ Les autorités administratives indépendantes : histoire d'une institution ″ in COLLIARD (C.-A.) et TIMSIT (G.) (s./dir.) *Les autorités administratives in dépendantes*, PUF, Paris, 1988, pp. 21-40.
17. TIMSIT Gerrard, ″ Le deux corps de droit ″, *REAP*, n 78,1996, pp. 375-384.
18. TRUCHE Didier, ″Réflexion sur le droit économique public″, *RDP*, 1980,p.1009.
19. ZOUAÏMIA Rachid, "Les autorités administratives indépendantes et la régulation économique", *Revue IDARA* n° 2 (numéro spécial), 2004, pp. 23-68.
20. ZOUAÏMIA Rachid, "Les autorités administratives indépendantes" in LAGGOUNE (W.) (s/dir.), *La part du droit : Algérie cinquante ans après*, Tome II, AJED Edition, Alger, 2013, pp. 803-856.
21. ZOUAIMIA Rachid, ″ Les garanties du procès équitable devant les autorités administratives indépendantes″, *Revue Académique de la Recherche Juridique*, Université Abderrahmane MIRA –Béjaia, Volume 4, nº 1, 2013, pp. 266-284.

22. ZOUAIMIA Rachid, ″ Le droit économique dans la régulation en Algérie ″, *RASJEP*, n° 01, mars 1999, pp.99-112.
23. ZOUAMIA Rachid, ″ Réflexions sur le pouvoir réglementaire des autorités administratives indépendantes ″, *Revue Critique de Droit et Sciences Politiques*, n° 02, 2011, pp.7-39.

D- Jurisprudence

- Cons. Cons., Décision n°89-260 du 28 juillet 1989 in Luis FAVOREU & Luis PHILIP, *Les grandes décisions du Conseil constitutionnel*, 12eme édition, DALLOZ, Paris 2009, pp. 664-684.